الفصل السابع

مستقبل التعليم فى الجماهيرية العربية الليبية

obeikandl.com

مقدمة :

تعرض الباحث فى الفصل الثانى من هذه الدراسة والخاصة بالإطار النظرى لها إلى أن أهمية دراسة العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأثرها على التعليم وتأثير التعليم فيها لا تنحصر فى الفهم الجيد والعميق للنشاط التربوى ، والوقوف على تأثير كل منها فى الأخر وتأثره به. وإنما تمتد هذه الأهمية إلى استشراف المستقبل الذى ينبغى أن يكون عليه هذا التعليم استناداً إلى تطور هذه العوامل.

واستشراف المستقبل التعليمى هو مهمة هذا الفصل. وفيه يحاول الباحث – جهد طاقته – إن برسم صورة لما ينبغى أن يكون عليه التعليم فى ليبيا.

ولكن نظراً لأن هذه الدراسة وقفت عند عام ١٩٦٩م. وأن ثورة الفاتح من سبتمبر التى قامت فى هذا العام قد أحدثت الكثير من التطور فى التعليم وفى الجوانب التى يتأثر بها ويؤثر فيها ، فإن الباحث سوف يحاول تقييم هذه الجهود بصورة إجمالية لمعرفة مدى ما حققته من آمال الشعب فى هذه الجوانب. على أن منجزات ثورة الفاتح فى مجال التعليم تستحق دراسة خاصة تكون مستفيضة وعميقة. وربما كانت هذه الدراسة من ضمن طموحات الباحث فى دراسته المستقبلية.

obeikandl.com

خصائص العملية التعليمية :

« يعيش التعليم فى معظم دول العالم اليوم أزمة حقيقية اختلفت أبعادها ، وتنوعت اشكالها ، وتفاوتت درجاتها من دولة إلى أخرى ومن مرحلة إلى غيرها . ورغم هذا التنوع والاختلاف ، فإنه لا بد من التسليم بأن طبيعة العملية التعليمية ذاتها تضيف أبعادا جديدة إلى هذه الأزمة ، وأن التطور الذى يحدث فى عالم اليوم تتسارع خطاه وتتزايد يوما بعد يوم ، الأمر الذى يؤدى الى تفاقم هذه الازمة وزيادة حدتها وانعكاساتها ما لم تتخذ إجراءات جادة حيالها.

فنحن إذا نظرنا إلى العملية التعليمية ، فأنه يبدو لنا أن مردود تطويرها يختلف عن أى عمليات أخرى ، فهى تحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبيا لتظهر نتائجها ، كما أنها عملية تتسم بالتعقيد والتشابك والتداخل ، سواء مع المتغيرات العالمية والمحلية أو من حيث اتصالها بالبشر أو الانسان بواقعة الاجتماعى والاقتصادى ، وتأثرها به وتأثيرها فيه ، أو من حيث ضرورة اتصافها بالطموح الذى يجب أن يتجاوز الواقع بتحدياته ، وأن يتعامل فى نفس القوت مع المستقبل القريب والبعيد على حد سواء ، وهو بطبيعته غير منظور وغير معروف ، ويصعب التكهن بأبعاده والتوقع لملابساته »[1] .

وإذا كان هذا هو الواقع بالنسبة لطبيعة ازمة التعليم بصفة عامة ، فإن الوضع لن يختلف كثيرا عند التعرض لازمة التعليم فى ليبيا ، وان كانت اكثر تأثراً بالبعد التاريخى ، وبما مرت به ليبيا من ظروف انعكست وأثرت فى التعليم حتى وقتنا الحاضر . « التعليم له مقوماته وقيمه ورسالتة وآلياته لتحقيق اهدافه ، وهو فى ذلك كله لاينعزل ، ولايمكن ان ينعزل عن حركة المجتمع ، او حركة التاريخ ، فالعلاقة بينهما حية ومتبادلة ومستمرة »[2] .

لقد اصبح التعليم فى أيامنا هذه الوسيلة الفعالة التى تلجأ اليها البلاد الواعية للنهوص بمختلف أوجه الحياة الاجتماعية ، ومانتطوى عليه من اهتمام بالتقدم العلمى والتكنولوجى ، والازدهار الاقتصادى ، واعداد المواطن الصالح الناضج فى شخصية

---

(١) حسين كامل بهاء الدين ، التعليم والمستقبل ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٢٤ .

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ٢٥ .

المتكامل في نفسيته الواعى فى تفكيره ، أى أن التعليم لم يعد هدفا فى حد ذاته ، ولم تعد المعاهد العليا بروجا مقفلة على نفسها ، بل اصبحت نمودجا مصغرا من الحياة تحمل على عاتقها دراسة الواقع الاجتماعى ، وتخطط من اجل علاج مشاكله وتساهم مساهمة فعالة فى تحقيق الاهداف التى تصبو اليها الامة فى مختلف المجالات .

« واذا أردنا أن نعبر بلغة الاقتصاد ، فإننا تستطيع أن نقول . ان التعليم لم يعد بمثابة سلعة استهلاكية بل اصبح مادة استثمارية اساسية »[١] .

« ومن هنانرى الامم الواعية ، التى تفهت واقعها التفهم الصحيح ، تسعى من اجل بناء صرحها العلمى والثقافى بكل ماأوتيت من قوة وجهد ، ونستطيع ان نتخذ من اليابان مثلا حديثا فعندما ارادت هذه الامة ان تبنى صرح حضارتها وجهت كل اهتمامها الى استثمار طاقاتها البشرية ، فأفسحت المجال امامها للتعليم والتدريب والتثقيف فى مختلف المجالات ، وعلى مختلف المستويات ، وذلك لانها أدركت ان تعبئة الموارد الذهنية هى المهمة الرئيسية التى تتطلب الاسبقية على جميع الاعتبارات فى الوقت الحاضر ، كما ادركت ان سوء التغذية الذهنية وقلة الفرص التعليمية ، هى السبب الاساسى فى الثغرة القائمة بين الشعوب »[٢] .

ومن المشاكل الرئيسيسة التى عانت منها ليبيا أثناء فترات الحكم الاستعمارى هو الحرمان من التعليم الهادف ، الذى يحقق حاجات البلاد فى مختلف المجالات ، فقد سيطر المستعمرون على هذا المرفق الهام سيطرة تامة ، ووجهوه الوجهة التى تتلاءم مع نواياهم ومخططاتهم الاستعمارية ، وهكذا حرمت البلاد من التعليم التكنولوجى ، مما جعلها تفتقر إلى الآن إلى الأيدى الماهرة الفنية فى مجال الزراعة والصناعة والهندسة والطب الخ .... كما حرمت من التعليم الفكرى والروحى الهادف. لقد ورثت ليبيا بعد تخلصها من الحكم العثمانى ثم من الاحتلال الايطالى ثم من الادارتين الانجليزية والفرنسية ، تركة مثقلة فى مجال التعليم ، كما ورثت فى غير التعليم من نواحى الحياة الاخرى ، مشكلات كان عليها ان تواجهها بقوة وبسرعة حتى تتخلص

---

(١) أحمد الفنيش ، المجتمع الليبى ومشكلاته مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

(٢) فاطمة الجيوش ، التربية العامة ، مطبعة جامعة دمشق ، الطبعة الراعبة ١٩٩٥م ص ٤٥ .

من التخلف الذى فرض عليها لسنوات طويلة من تاريخها ، وفى الحقيقة ان الدولة بعد الاستقلال بدلت مساعى كبيرة لتخليص البلاد من تخلفها فى مجال التعليم . الا ان هذه الجهود لم تكن قادرة على التصدى للمشاكل الادارية والفنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التى كان النظام التعليمى يجابها لذلك بقى النظام التعليمى خلال الخمسينات والستينات متخلفا عن ركب التقدم والاتجاهات التربوية الحديثة .

منذ قيام ثورة الفتتح من سبتمبر سنة ١٩٦٩م أولت قطاع التعليم اهتماما متزايدا ، حيث بدأت بتعميم التعليم الذى كان يواجه العديد من المشاكل والصعوبات سواء بالنسبة للاحتياج من المدرسين وكفايتهم او فى توفير المبنى المدرسى واتساع انتشاره أوفى تطوير المناهج شكلا ومحتوى .

« ولذلك فقد اعدت الخطة العشرية لقطاع التعليم (١٩٧٣/٧٢ ١٩٨٢/٨١) لمعالجة هذه المشاكل ، وانبثقت عن هذه الخطة خطط متوسطة الاجل بدأت بالخطة الثلاثية (٧٢ –١٩٧٥) والخطة الخمسية الاولى (٧٦–١٩٨٠) والخطة الخمسية الثانيه (٨١–١٩٨٥) واخيرا الخطة الخمسية الحالية (٨٦–١٩٩٠) وتحددت لتلك الخطة مستهدفات تركزت فى البداية على الجانب الكمى مع عدم إغفال الجانب الكيفى ، ثم جاءت الخطة اللاحقة للخطة الثلاثية مستهدفة الاهتمام بالجانبيين الكمى والكيفى ، ويجرى حاليا العمل بالخطة الخمسية (٨٦–١٩٩٠) والتى تعتبر انطلاقة جديدة لتطوير الجانب الكيفى للنظام التعليمى ، وذلك بتطبيق البنية التعليمية الجديدة »[١] .

وقد تدرج تطور اهداف التربية والتعليم بحيث اتجهت فى المرحلة الابتدائية الى تقديم أساسيات المعرفة ، وفى المرحلة الاعدادية الى مساعدة التلميذ على اكتشاف ميوله وقدراته ، واتجهت المرحلة الثانوية الى اعداد الطالب لمواصلة الدراسة الجامعية والانخراط فى مجالات العمل من خلال الاعداد الفنى والمهنى .

ونتيجة لمابذل من جهود لتحقيق مستهدفات الخطط التعليمية من حيث نشر العملية التعليمية فى كافة ارجاء البلاد وفتح المجالات امام من فاتتهم فرص التعليم ، فقد تطورت اعداد التلاميذ والطلاب والمدرسين والمبانى المدرسية وغيرها من العناصر

---

(١) مصطفى ابو شعالة ، بنية النظام التعليمي وتطوره ، مرجع سابق ص ١٢ .

الأساسية للعملية التعليمية . « فمن ناحية التعليم الابتدائى فقد شهد تطورا كميا هائلا حيث ارتفع عدد التلاميذ والتلميذات فى المرحلة الابتدائية من ٢٧٠٦١٧ تلميذاً وتلميذة فى العام الدراسى ١٩٦٩/٦٨ إلى ٧٩٩٤٠٣ تلاميذ وتلميذات فى العام الدراسى ١٩٨٧/٨٦ بنسبة ٢٩٥ر٤ ٪ اى تضاعفت حوالى ثلاث مرات عند بداية الخطة الخمسية الثالثة نتيجة للتوسع فى إنشاء المدارس لاستيعاب الاطفال ممن هم فى سن الدخول الى هذه المرحلة ، أما بالنسبة للمرحلة الاعدادية فقد ارتفع عدد المسجلين بها من ٢٩١٨١ تلميذ وتلميذة فى العام الدراسى ١٩٦٩/٦٨ إلى ٧٥ ٢٨٩١ ، تلميذ وتلميذه فى العام الدراسى ١٩٨٧/٨٦م بنسبة ٩٩١ ٪ اى تضاعفت حوالى عشر مرات عند بداية تنفيد الخطة الخمسية الثالثة .

وبالنسبة للمرحلة الثانوية فقد ارتفع عدد الملتحقين بها من ٧١٨١ طالباً وطالبة فى العام الدراسى ١٩٦٩/٦٨م إلى ٩٣٨٦٤ طالبا وطالبة فى العام الدراسى ١٩٨٧/٨٦م أى تضاعفت أكثر من ثلاث عشرة مرة عند بداية تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة . أما بالنسبة لمعاهد المعلمين والمعلمات ، فإن الأعداد بهذه المعاهد قد تطورت من ٥١٥٩ طالبا وطالبة فى العام الدراسى ١٩٦٩/٦٨م ثم يصل إلى ٣٤٢٢٥ طالبا وطالبة فى العام الدراسى ١٩٨٧/٨٦م بنسبة ٦٦٣ ٪ اى تضاعفت حوالى ست مرات ونصف عند بداية تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة . كما تطور التعليم الفنى ليصل عدد الطلبة فى العام الدراسى ١٩٨٧/٨٦م إلى ٢٢١٣٦ طالبا وطالبة بنسبة ١٧٨٥ ٪ اى تضاعف العدد اكثر من سبع عشرة مرة منذ بداية تنفيد الخطة الخمسية الثالثة »[١] .

وعلى الرغم من كل الجهود التى بذلتها الثورة من اجل تطوير التعليم ، وعلى الرغم من كل الاصلاحات والتجديدات التى ادخلت على النظام التعليمى ، الا ان هذا النظام لازال يعانى من كثير من القصور فهو يتسم بأنه نظام تقليدى فى الاسلوب والاداء لأنه لايثير فى المتعلم ملكة التفكير والخلق والابداع ، كما انه نظام يعتمد بشكل اساسى على التلقين ويركز على جوانب الحفظ والتذكر لدى الطلبة ويهمل الجوانب الديناميكية من نمو الشخصية المبدعة . كما ان هذا النظام يركز وبشكل اساسى على

---

(١) الجماهرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية امانة التخطيط ، المجموعة الاحصائية لسنة ١٩٨٨، بتصرف ، طرابلس ١٩٨٩ الصفحات ٨ر٩ر١٠ .

تقديم المعارف بشكل نظرى دون الاهتمام بالجوانب التطبيقية واستغلال الامكانات المتاحة فى البيئة وربط الموسسة التعليمية بمراكز الانتاج المختلفة فى المجتمع .

مما تقدم نرى أن النظام التعليمى الليبى يعانى من كثير من المشكلات ، وهذا يتطلب منا رسم سياسة تعليمية تربوية تتلائم والقرن الحادى والعشرين ، الذى نحن على مشارفه . وهو قرن تكنولوجيا الاتصال وثورة المعلومات ، وهو قرن العلم والمعلومات ، فنحن نعيش فى عالم يشهد اليوم ثورة تكنولوجية هائلة فى المعلومات والالكترونيات والحاسبات والاتصالات ، تزيد بها الهوة التى تفصل بين الدول المتقدمة والدول النامية اتساعا وعمقا ، ان العصر الذى نعيش فيه هو عصر العلم والتكنولوجيا والمعلومات ومن يملكها هو من له الحق فى البقاء وهذا يحتم على كل دولة ان تسابق الزمن وتضاعف الجهد حتى تدخل القرن الحادى والعشرين وهى قادرة على البقاء بين الاقوياء . ولكى ننتسب لعصر الاقوياء والانخراط فى عالم المتقدمين علينا التسلح بالعلم .

أهمية التعليم فى عالمنا المعاصر :

« أن اهمية التعليم مسألة لم تعد اليوم محل جدل فى اى منطقة من المعالم ، فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لابدع مجالا للشك ان بداية التقدم الحقيقية بل والوحيدة هى التعليم .وان كل الدول التى تقدمت بمافيها النمو ر الاسوية ، تقدمت من بوابة التعليم ، بل الدول المتقدمة نفسها تضع التعليم فى اولوية برامجها وسياستها »[1] .

« إن التعليم يتحمل مسئولية هائلة فى تحقيق التنمية التى نرجوها ، التنمية الشاملة ، التنمية بمعناها الواسع التى تشمل كل نواحى الحياة ، التنمية البشرية بكل ما تحتوية من اكتشاف ورعاية وتدعيم ، وتعظيم للقوى البشرية ، وللخبرات والقدرات التى يمتلكها الانسان وتوجيهها بما يخدم هذا الانسان نفسه وفى اطار المجتمع الذى يعيش فيه ، كما تشمل التنمية كذلك ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وكل مايدعم نواحى أنشطة الحياة المادية والبشرية كافة .

واذا نظرنا الى التجارب الانسانية الناجحة التى تمت فى العقود الماضية والتى

(١)حسين كامل بهاء الدين ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

حققت تقدما ملموسا ومحسوبا فى كافة المجالات شرقا وغربا ، نجدها تمت بلا استثناء من بوابة التعليم .

فالصراع فى العالم اليوم هو سباق فى التعليم ، وان أخذ هذا الصراع اشكالا سياسية واقتصادية أو عسكرية . فالجوهر هو صراع تعليمى ، لان الدول تتقدم فى النهاية عن طريق التعليم وكل الدول التى تقدمت وأحدثت طفرات هائلة فى النمو الاقتصادى والقوى العسكرية أو السياسية نجحت فى هذا التقدم من باب التعليم »[1] .

لاشك ان هناك ارتباطاً بين الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية حالياروامستقبلا وبين اوضاع التعليم ، وما يمكن ان يحدثه التعليم من تأثير على جميع نواحى الحياة بأبعادها ومجالاتها المتعددة ، وعلى الانسان نفسه صانع التقدم ومحركه .

ومن هنا تأتى أهمية الوقوف على المشاكل التى تعترض طريقنا حتى نتبين نقاط ضعفنا هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى يجب ان تتجاوب أوضاعنا التعليمية مع النهضة الكبرى التى يمر بها التعليم ، وهو الامر الذى يستلزم تصورا لرؤية مستقبلية لما يجب ان يكون عليه التعليم حتى نتمكن من التكيف مع متغيرات العصر المستجدة ، والتعامل مع الياته والتفاعل مع معطياته .

المبادئ التى يجب أن يسير عليها التعليم فى ليبيا :

واذا أرادت ليبيا ان تجد طريقها وتحدد اتجاهها فى نوع المستقبل الذى تأمل فى بنائه ، فلابد من اعتبار المبادئ التالية كقواعد أساسية للاصلاح التربوى المنشود .

أولاً : تحسين نوعية التعليم :

لا توجد مشكلة تواجه رجال التربية فى ليبيا أكبر وأهم من مشكلة رفع مستوى الأداء التربوى ،. وقد كانت جهود الثورة فى تعميم التعليم تستحق التقدير ، إلا أنها أدت إلى تخفيض المستوى . فقد حدث فى أكثر الحالات أن ينهى الطلاب الأذكياء والموهوبون المرحلة الثانوية دون أن يوفر لهم نظام التعليم التحدى اللازم لمواهبهم ، وكنا نرضى بالحلول الوسط. أما الآن فمن الضرورى رفع المستويات لمواجهة متطلبات الطلاب الأذكياء ، وأغناء التعليم المتوفر للطلاب الأقل ذكاء .

(١) نفس المرجع السابق ، ص ١٣ ، ١٤.

« ولا بد لجميع الطلاب سواء كانوا سريعى التعليم أو بطئ التعليم أن ينالوا قسطا من التعليم يتلاءم مع قدراتهم وأن يبنوا لأنفسهم حياة انسانية قدر استطاعتهم .، ويجب أن تتوفر لجميع الطلاب الفرص الكافية لكى يكتسبوا من التراث الحضارى لمجتمعهم بقدر ما تسمح به قدراتهم ، ويستطيعون تحقيق ذلك بواسطة دراسة التاريخ ، والأدب ، والعلوم ، والموضوعات الأخرى التى تشكل المنهج الحر »[1] .

ولكى نستطيع توفير قيادة صالحة على كل المستويات لا بد من توظيف الأشخاص المخلصين والاكفاء، فلا يمكن أى تغيير أساسى مالم يتوفر لنا مجموعة جيدة من المعلمين والاداريين الذين تتوفر فيهم المعرفة ، والمهارات ، والقدرة على إدارة وتنفيذ الثورة التربوية المرجوة. وإذا أردنا أن يكون نظام التعليم منسجما مع متطلبات المجتمع المتمدن، فلا بد من توفير الادارة المخلصة والتى تتميز بالمهارات الادارية واحساسا شديدا بضرورة التجديد . وإذا اردنا تحقيق تقدم حقيقى ، فلا بد من وضع برنامج شامل متجانس ومتكامل مبنى على الطريقة التحليلية ومصمم بشكل يضمن خلق تجارب تربوية جديدة تتميز بالمرونة والديناميكية والتجديد الذاتى المستمر . ومن مثل هذا النظام التربوى فقط يمكن أن يخرج الأشخاص الذين يمتلكون المواقف والقيم التى تميز الرجل العصرى فى ليبيا .

لهذا يجب أن تتغير جميع جوانب نظام التعليم ، مثل الادارة ، أساليب تدريب وتأهيل المعلمين ، محتوى المنهج ، والعلاقة بين المعلمين والطلاب ، وأن تتناسق جميع هذه الجوانب مع بعضها البعض لتشكل نظام التعليم المتكامل .

ثانياً : نحو مزيد من اللامركزية :

يجب أن تنحصر وظيفة السلطات المركزية فى تعريف السياسة العامة بعد التشاور مع السلطات المحلية ورجال التربية والجامعات ، وعلى أساس هذه الاستشارات يجب أن تقوم القوانين والأنظمة ففى اطار السياسة القومية يجب أن يتم تعريف المستويات المشتركة لنسبة حضور الطلاب فى المدارس ، وتحدد طول العام الدراسى والمستويات اللازمة للأبنية المدرسية وحجم الصفوف ، وأنواع المدارس المختلفة المطلوبة ،

---

(١) احمد الفديش ، أصول التربية ، الجامعة المفتوحة – طرابلس ١٩٩٣، ص ٨٥.

ومؤهلات المعلمين ورواتبهم ومكافآتهم . ويجب توفير نظام توجيه واشراف تربوى مناسب ، وأسلوب مناسب لتقارير الموجهين والاداريين ، وأسس سليمة وعادلة لعلاوات المعلمين والاداريين من أجل المحافظة على الحد الأدنى على الأقل من المستوى المطلوب. « النظام الادارى المركزى عادة يتولى مسؤولية وضع المناهج ، وأساليب التدريس ، ومستويات التحصيل ، والتفتيش والامتحانات وهو ما يسمى بالعمل الداخلى الذى يتم داخل الصفوف بين المعلمين والطلاب . إن عمل السلطات المركزية يجب أن يقتصر على تعريف الظروف التى يجب أن تتم فيها العملية التربوية على أحسن وجه ، وأن تتأكد من أن مبدأ تكافؤالفرص التعليمية الذى يجب أن يوفره النظام الديمقراطى ، قد توفر تحت مسؤولية جميع السلطات المحلية ، ومثل هذه الظروف تسمى بالعمل الخارجى لنظام التعليم ، والمطلوب هو أن يقتصر عمل السلطات المركزية على وصف العمل الخارجى وترك العمل الداخلى للسلطات المحلية فى المحافظات . أن سيطرة النظام الادارى المركزى على وصف العمل الداخلى للعملية التربوية من شأنه أن يجعل التربية متطابقة ، ويقتل روح المبادرة والتكيف مع الهيئات المحلية ، ومقدرات الطلاب وحاجاتهم »[1] .

« ان الاتجاه الحالى فى النظرية التربوية يتطلب منح المعلمين حرية أكثر ، وأن تكون حرية موضحة ومقدرة حسب اعدادهم المهنى .فإذا أعطى المعلمون الحرية لملائمة عملهم مع قدرات وحاجات طلابهم فى بيئاتهم ، فيجب ان يتحروا من الوصف التفصيلى الذى تضعه السلطات المركزية حول ما يجب أن يدرسوه وكيف ، وأن تكتفى السلطات المركزية بوضع الخطط العريضة أو المقترحات التى تشكل الأساس المشترك الصادر عن السلطات المركزية أو المحلية أو كليهما ، وأن الخوف من أن يسئ المعلمون استعمال هذه الحرية يمكن معالجته بالاعداد المهنى الجيد لهم ، وتزويدهم بالخطوط العريضة والمقترحات ، وبالتعاون والتشاور مع زملائهم فى أعداد المساقات الدراسية وربط منهج الصف بالصف الذى يليه ، وبالتعاون مع الرأى العام والآباء، ونصائح الموجهين »[2] .

---

(١) عبد المؤمن فرج الفقى ، الادارة المدرسية المعاصرة ، جامعة قار يونس ، بنغازى ، ١٩٩٤، ص ٢٠٥ .

(٢) غين افانزيلى ، الجمود والتجديد فى التربية المدرسية ، ترجمة عبد الله عبد الدائم ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٨١، ص ٢٢١ .

وفى النهاية نقول : إذا ألقينا نظرة شاملة على نظام التعليم وتوسعه لتلبية حاجات جميع الناس ، نجد أن هذا النظام كان ناجحا جدا . ويحق لنا أن نقول بأن ما حققناه كان من بين أعلى المستويات التى حققتها البلاد العربية . ومع ذلك فلا زال أمامنا الكثير لا نجازه وتحقيق حلمنا فى تعميم التعليم ومبدأ تكافو الفرص التربوية . وأن ظروف التعليم فى ليبيا تحتاج إلى توسع علوى وسفلى ، علوى من أجل الإعداد للمواطنة الصالحة ، والإعداد للفاعلية والمرونة المهنية ، وللاستفادة من وقت الفراغ بشكل بناء ومرضى . وسفلى من أجل تلبية حاجات الطفولة المبكرة .

إن ايماننا بالقيم الديمقراطية قد دعم الرأى القائل بأن كل طفل بغض النظر عن مكان اقامته أو وضعه المالى أو مستوى قدرته أو ديانته أو خلفيته ، يجب أن يعطى الفرصة لتنمية طاقاته إلى أقصى مداها . ولن نقبل لهذا الهدف بديلا .

ثالثاً : الاعداد للتعليم المهنى :

يبدو أن القيادة التربوية فى ليبيا منقسمة على نفسها حول اهمية ومكانة التعليم المهنى فى تلبية حاجات التنمية للبلاد وفاعايته فى اعداد الطلاب لغرض الاستخدام والعمل ، فبعضهم اقترح وضع تحديد شديد على عدد الطلاب الذين يجب ان يسمح لهم بدخول المدارس الثانوية الاكاديمية ، وكذلك تأمين خريجى المدارس الاعدادية بالتعليم فى مدارس ثانوية مهنية . وقدمت الاقتراحات لانشاء مزيد من المدارس الصناعية والزراعية ومدارس مهنية للاناث .

يميل اولئك الذين يرغبون فى استعمال التربية كوسيلة للتنمية الاقتصادية يميلون الى التركيز على الدراسات المهنية ، والعلمية ،والتطبيقية اكثر من التركيز على التعليم العام. ويلجأ عدد كبير من الدول النامية الى هذا الاسلوب وذلك بنسخ المناهج التقليدية للدول الاخرى بحرفيتها دون اى اعتبار للظروف المحلية .

والذى يجب ان نؤكد عليه هو عدم المبالغة فى تطبيق هذه السياسة . ان الانشغال والتفكير بالتعليم المهنى يتطلب استطلاع الحاجات الدقيقة من القوى البشرية اللأزمة ، وان المخاطرة التى تكمن فى التعليم المهنى هى فى احتمال تخريج طلاب بمهارات لايكون السوق بحاجة إليها .

نستخلص مما تقدم بأنه لابد من توفير الدليل الكافى على قيمة المدارس المهنية الحالية ومدى الحاجة إليها قبل ان نستثمر مزيدا من المال فيها . « واذا اخذنا المدارس الصناعية مثلا فلسنا بحاجة إلى دليل على أن التعليم الذى تقدمه هذه المدارس لايعد الطلاب لغرض العمل المهنى فى الاقتصاد الليبى بشكل فعال ، وبدلا من هذا المدارس المهنية التفصيلية المكلفة نسبيا يجب الاهتمام بتأسيس مدارس متعددة الاغراض اى مدارس ثانوية شاملة ، وتقدم هذه المدارس التعليم العام لجميع الطلاب بمافى ذلك التعليم الاكاديمى . وكجزء من التعليم العام ولتعريف الطلاب بالتكنولوجيا فى العصر الحديث ، واعدادهم للتكيف مع فرص العمل المتغيرة ، لابد من تزويدهم ايضا بخلفية فى بعض المساقات فى العلوم والفنون والميكانيكا ، والتدبير المنزلى . وفى المدارس الكبيرة يمكن ان يتضمن البرنامج مساقات تحضيرية فى التجارة والسيارات ، والرسم ، الكهرباء ، انشاء الابنية ، الزراعة ، والتدبير المنزلى ، وللطالب الحق فى اختيار ما يرغب من هذه المساقات »[1] .

رابعاً: الاهتمام بمرحلة رياض الأطفال :

لم تول الدولة اهتماما كبيرا برياض الأطفال فى نظامها التعليمى ، وأن تعليم الأطفال فى هذه المرحلة متروك للشعب والمؤسسات الخاصة . ونتيجة لهذه السياسة لم تزد نسبة الأطفال المسجلين فى مرحلة رياض الأطفال فى عام ١٩٨١-١٩٨٢م عن ٢٪ . علما بأن العدد الأكبر من رياض الأطفال يتركز فى مدينتى طرابلس وبنغازى ، ويرجع أسباب هذا التركز الى خروج المرآة إلى العمل وعدم توفر من يقوم برعاية الطفل فى هذه المرحلة « الاحصاءات التعليمية الخاصة بتوزيع رياض الأطفال بالجماهيرية يظهر أن ٨٠٪ منها يقع بالمدن الكبرى بينما يوجد ٢٠٪ منها فقط فى المدن الأخرى الصغيرة»[2] .

« وبما أنه من من فلسفتنا وتراثنا أن نؤمن بقيمة كرامة كل طفل وحقه فى التنمية الكاملة لقدراته المميزة ، فعلى الادارة التربوية فى ليبيا أن تضمن لكل فرد فى المجتمع

---

(١) محمد الفالوقى ورمضان القدانى ، التعليم الثانوى فى البلاد العربية ، دار الجماهرية للنشر والتوزيع ، طرابلس ١٩٩٠ ، ص ١٢٠ .

(٢) عزيزه محمد الشيبانى ، أثر رياض الأطفال على التكيف الاجتماعى ، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة ١٩٩٢ ، ص ٩٢.

الليبى أن يتمتع بحقوقه غير المنقوصة ، وأن تلك الحقوق والامتيازات تحمل معها الالتزام بالواجبات والمسؤوليات .

إن فهم وقبول هذه الفلسفة يقتضيان بأن على كل طفل أن يبدأ التعليم فى السنوات الأولى من حياته ويزداد ذلك التعليم كلما ازداد نمو الطفل نحو النضوج ، وان يكون ذلك التعليم فى مدرسة مكرسة للمبادئ والقيم التى تقوم عليها ليبيا .ويجب أن توفر مدرسة الصغار الفرص ليتعلم الأطفال هذه المبادئ والأفكار من خلال العيش مع أطفال اخرين من نفس العمر تقريبا وفى بيئة مدرسية يكون فيها كل طفل عضو محترم ومقدرا فى تلك المجموعة ،[١] .

« إن مهمة رياض الأطفال ومعلم المرحلة الأولية فى المدرسة الابتدائية الحديثة هامة ومعقدة ، فخلال هذه السنوات الأولى من حياته يستقبل الطفل دخوله إلى المدرسة ويبدأ بتنمية مواقفه الأساسية نحو البرنامج التربوى. وستقرر هذه المواقف إلى حد كبير مدى نجاحه المقبل فى تحقيق اهداف المدرسة التربوية . أن هذه السنوات الأولية فترة هامة فى تنمية المعارف ، والمهارات ، والمواقف الأساسية لجعل الفرد عضوا مشاركا بكل كفاءة فى مجتمعه ،[٢] .

خامساً : التغيرات فى المناهج والممارسات الصفية :

أن الأهداف المنتظر تحقيقها من التربية يجب ات تكون مرتبطة بحاجات المجتمع الاجتماعية التى ينتمى اليه الطالب المتعلم ، وأن تتأثر تلك الحاجات بالظروف الخاصة بالنظام الاجتماعى والتراث الحضارى للطالب .

ولكى تكون الخبرات التعليمية حيوية وذات معنى للطالب ، لابدلها ان ترتبط بالمشاكل التى يعيشها ويواجهها الطالب فى مجتمعة وبيئته الحضارية الخاصة به . ولهذا فيجب ان ينبع نمو البرنامج التربوى من الحالات والمواقف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والشخصية التى يعيش فيها الناس ، ويجب ان يلغى اسلوب

---

(١) نفس المرجع السابق ص ٩٤.

(٢) نفس المرجع السابق ، ص ١١٥.

الاعتماد على الحفظ والاستذكار ، ليحل محله التعليم الذى يرتكز على حل المشاكل والذى فيه يثار اهتمام الطالب من اجل تنمية قدرته فى التفكير .

فكثير من التعليم الحالى يتطلب الحفظ فقط والمنظر المألوف فى مدارسنا ان نرى معلم الصف فى المراحل الثانوية وهو يحمل الكتاب المقرر فى يده ، ويكتب ست مسائل على اللوح ، ثم يلتفت الى الصف ويعطى الطلاب الواجب وهو يقول لهم (عليكم ان تحفظوا غدا هذه الحقائق الست وسأسأ لكم عنها) وفى الايام التالية يبدأ المعلم بامتحان الطلاب عن مجموعة تلك الحقائق التى حفظوها من اليوم السابق .

إذا نظرنا إلى التعليم فى ليبيا من زاوية هذه الاهداف المحددة ، فنجد أنه فعال ، فتنمو عند الطلاب القدره على الحفظ والصم والاحتفاظ بالمعلومات مدة تكفى لكتابتها فى الامتحانات دون أن يتطلب ذلك الجهد منهم تفكيرا كثيرا. لقد آن الأوان لأن يتحرر الطالب من هذا النظام التعليمى وان يشارك فى عملية تعلمه.

فيجب عليه ان يعمل من اجل تثقيف نفسه وحب البحث عن المعرفة ويبحث عن مفاهيم جديدة . ان قدرته على التفكير لايمكن أن تنمو بشكل كامل مادام يعيش على كتب مدرسية مقررة ومحاضرات مجترة . « لعل اهم مفاهيم التعليم التى تحتاج الى تطوير ، تلك التى تتصل بمفهوم العملية التعليمية ذاتها ، فمن الضرورى أن تنتقل من عملية التعليم التى سادت فى الماضى الى مرحلة التعلم ، وان تنتقل من عملية الحفظ والتلقين التى كانت سمة المجتمع الزراعى والصناعى فى بعض الاحيان الى الخبرات والقدرات .يجب ان نتخلى عن اسلوب تعليمى يعتمد على كم معرفى معين ، كنا نستطيع ان نستوعبة فى مرحلة ما ، لان العلم كان حجمه محدوداً ، وكان كل مايستطيعه الانسان المجتهد والمثقف أن يلم بمعظم اجزائه ، اما اليوم فإن هذه المهمة أصبحت مستحيلة ، لأن المعرفة تتضاعف كل ثمانية عشر شهرا ، فكيف يمكن للانسان أن يتعامل مع هذا الذى أصبح هدفا مستحيلا وغير واقعى ؟

لقد أصبح البديل الوحيد هو القدرات والخبرات ، قدرات التعامل مع بنى البشر والموارد الانظمة والتكنلوجيا والمعلومات »[1] . ولابد من تغيير الاسلوب التعليمى ، فمع

---

(١) نفس المرجع السابق، ص ٩٩.

الزيادة السريعة للمعرفة وعدم قد رتنا على ادراك نوع المعرفة التى يحتاجها المواطن فى المستقبل ، فقد اتجهت النظريات التربوية الحديثة بعيدا عن أساليب التعليم عن طريق حفظ مجموعة من الحقائق المحددة منظمة حسب الاقسام والموضوعات تنظيما منطقيا ، . وقد اتجهت النظريات والتطبيق الحديث نحو تعليم موضوعات اقل عددا وأوسع تنظيما ، ونحو معرفة بمصادر المعلومات وكيفية استعمالها ، وفهم محتوى الموضوع والقدرة على تطبيقه فى حل المشاكل الحقيقية ، والبعد عن سيطرة المعلم الكاملة على الطلاب ، ونحو مشاركة اكثر من قبل الطلاب فى عملية اتخاذ القرارات التى تنعكس عليهم ، ونحو الشعور بالمسئولية الشخصية والأنضباط الذاتى . لهذا فالمطلوب من رجال التربية فى ليبيا ان يوجهوا نظام التعليم فيه نحو تحقيق هذه الاهداف . ان المعدل الذى تستطيع ليبيا السير فيه نحو تطبيق التحديث يعتمد على كيف يتم تعليم المعلمين وكيف يتم اعداد المواد التعليمية وطبيعة الاسئلة التى توجه للطلاب فى الامتحانات العامة وغيرها .

سادساً : تحسين نوعية تأهيل المعلمين :

يعتبر الحصول على شهادة جامعية لكثير من المعلمين نهاية النمو المهنى . فالشهادة اذن هى النهاية وليست البداية ، ويعتبرون ان العمل قد انتهى وليس هناك سبب للاستمرار فى تحصيل المعرفة والعمل والكفاح . وتمر العطل الطويلة ولايبذل خلالها المعلمون اى جهد مقبول او نمو فى معلوماتهم ، كما أن تحضير الدروس اليومية للصفوف لايعدو ان يكون تكرارا للدروس التى اعطيت فى السنوات السابقة مع اضافة قليل من المعلومات الجديدة اليها لقد نشأ هذا النوع من السلوك المهنى تحت ظل نظام التعليم القديم الذى كان الكتاب المقرر يعتبر بموجبه هو النهاية والهدف . أما الآن فتحتاج البلاد إلى نوع جديد من المواطنين ونوع جديد من المعلمين . ان السلوك القديم الخامل يجب ان يزول ليحل محله التطبيق العملى النشيط والعمل الجاد ويجب على المعلم والطالب ان يعكس صورة الحياة الجديدة للمجتمع الليبى . ويجب ان تمتد فكرة النمو اثناء الخدمة الى المدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية .وتحسن الدوائر التربوية صنعا لوعملت برنامجا للتدريب اثناء الخدمة بنفس التنظيم الذى تعمل به على تطوير المناهج ، ان تنمية المصادر البشرية لمهنة التعليم هى اكثر اهمية من وضع الخطط

على الورق . ومن المؤسف ان العمل الورقى كان له الافضلية والاولوية على العمل مع الناس . واننا نركز على الروتين اكثر من جوهر التطبيق ونهتم بالكلام اكثر من العمل ،[١] .

لقد دلت البحوث التى أجرتها امانة التعليم فى الجماهيرية الليبية فى عام ١٩٧٣ م أن هناك مالا يقل عن ٥٠٪ من مدرسى المرحلة الابتدائية غير مؤهلين علميا اوتربويا . وقد لجأت أمانة التعليم لتشغيل هولاء المعلمين غير المؤهلين فى الماضى لان معاهد تدريب المعلمين لاتخرج الاعداد الكافية لسد حاجة البلاد من المعلمين. وللتغلب على مشكلة النقص الحاد فى المعلمين لابد من اجراء دراسة دقيقة عن عدد خريجى معاهد المعلمين المطلوب توفرهم لامانة التعليم سنويا من اجل مواجهة التوسع فى قبول الطلاب فى المدارس ولتعويض المعلمين الذين يتركون الخدمة والذين تتراوح نسبتهم من ٤ إلى ٥٪ سنويا. ويجب توسيع طاقة معاهد تدريب المعلمين بأسرع ما يمكن لتلبية حاجات أمانة التعليم من المعلمين المؤهلين . وبدلا من مضاعفة عدد معاهد تدريب المعلمين الحالية ، يفضل التوسع فى أبنية المعاهد الحالية لتستوعب من ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ طالب سنويا والاستفادة مما فيها من أبنية جيدة وهيئات تدريسية مؤهلة ، وإدارات فعالة .

« ويجب بذل مزيد من الاهتمام نحو ظروف المعلمين حيث ان مرتباتهم متدنية جدا ، فهم يتقاضون نصف أو ثلث الدخل الشهرى الذى يحصل عليه العامل الذى يعمل فى الميكانيكية أو الكهرباء أو الحدادة. أضف إلى ذلك أن الهيبة الاجتماعية لوظيفة المعلم أقل بكثير من الهيئة الاجتماعية التى يمنحها المجتمع لبقية وظائف الدولة ، وقد أضطرت هذه الظروف المعلم ان يلجأ إلى ممارسة أعمال اضافية بعد الدوام الرسمى من أجل مواجهة متطلبات العيش الأساسية له ولأسرته . ومن أجل إغراء الليبيين على الانخراط فى سلك التدريس لا بد من دراسة مشكلة الرواتب ،[٢] .

---

(١) زيادة حمدان ابراهيم ، التطور التربوى فى العصر الحديث ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ١٩٩٠ ص٩١ .
(٢) صالحه سنقر ، التوجيه التربوى وتدريب المعلم ، مطبعة جامعة دمشق ، ١٩٨٧ ، ص ٨٧.

سابعاً : الامتحانات :

إن الامتحانات العامة التى توضع وتنفد وتصحح من قبل اشخاص خارج نطاق المدرسة ، بالتأكيد لها تأثير كبير فى جعل المعلم يعلم من اجل اجتياز تلك الامتحانات. فكثير من مكتبات الجامعات والكليات والمدارس الثانوية تحتفظ بملفات مفتوحة لاسئلة الامتحانات للسنوات السابقة ، وتكون النسخ تالفة وممزقة من كثرة استعمال الطلاب ، وتكون اكثر مرجع فى المكتبة يرجع اليه الطلاب ، ولم لا ؟ انه الوسيلة الوحيدة لتقييم جهد الطالب ، وكل شئ يعتمد على نجاح الطالب فى الامتحان . فهل الغاء الامتحانات يساعد على حل المشكلة ؟ ربما لا. ان هذا النظام عميق الجذور والاهمية . ويكمن الجواب فى التعديلات التى يمكن ان تستفيد من هيبة النظام . فيمكن تشجيع الممتحنين على جعل الامتحانات تقيس القدرة على التفكير والتطبيق للمعرفة بدلا من قياس قدرة الطالب على الحفظ والاستذكار. ولما كانت هذه الامتحانات تحمل اهمية كبرى بالنسبة للطلاب ، يستطيع الممتحنون ان يؤثروا تأثيرا عميقا فى التعليم وذلك بتعبئة هذه الامتحانات بالاسئلة عن المشاكل التى توسع التفكير والعقل . وسرعان مايجد الطلاب انفسهم مضطرين للضغط على المعلمين لمساعدتهم فى اجابة هذا النوع من الاسئلة ، وسيتبع ذلك تغيير وإعادة توجيه المارسات الصفية. كما يجب أن ندرك بأن المهارة فى تقييم الطلاب ليست واسعة الانتشار بين المعلمين. وان تدريبهم موجه كليا نحو مساعدة الطلاب على اجتياز الامتحانات فقط ، وليس لديهم معرفة بطريقة التقييم المعقدة ، ولكن تدريجيا يجب أن يتم بناء هذا الفهم فى نفوس المعلمين ، وانه ليس هناك طريقة افضل من اشراك المعلم تدريجيا فى عملية التقييم .

ملخص البحث

obeikandl.com

تنطلق مشكلة هذا البحث كما حددها الفصل الأول من مسلمة مؤداها أن الماضى يؤثر فى الحاضر وأن المستقبل يتحدد إلى حد كبير بكل منهما. ولما كان التعليم فى ليبيا يخضع فى الأونة الأخيرة لتغيرات وتطورات متلاحقة يعوض بها ما فاته عبر العصور التاريخية التى مر بها ولما كانت بعض هذه التطورات فى التعليم لم يحالفها التوفيق إلى حد ما ، فلم تغير من الماضى بالقدر الكافى ، كان لابد من الكشف عن جذور التعليم وتطوراتها عبر الحقبة الماضية للإفادة من ذلك فى رسم صورة مستقبل هذا التعليم والتخطيط لتحقيق أهدافه. ومن هنا كانت هذه الدراسة التى تتبع الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية التى كان عليها الوطن العربى الليبى فى فترات تطوره المتتابعة حتى بداية ثورة الفاتح مذن سبتمبر ١٩٦٩م.

أى أن هذه الدراسة هدفت إلى :

١- التعرف على تاريخ التعليم فى ليبيا من عام ١٥٥١م إلى عام ١٩٦٩م.

٢- التعرف على مدى تأثر التعليم بالأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية فى ليبيا.

٣- التعرف على ما للتعليم من أثر فى هذه الأوضاع.

٤- الإستعانة بكل هذه المعرفة فى التخطيط والتطور للتعليم فى ليبيا وتكشف هذه الأهداف عن أهمية هذه الدراسة ، حيث أنها ستفيد المخططين لسياسة التعليم فى التعرف على التوجهات الأساسية التى حرص الشعب الليبى عليها عبر تاريخه الطويل ، وأن يتوجه إليها تعليمه ، وعلى الآمال والطموحات التى يسعى إليها. كما أن هذه الدراسة ستكون بمثابة المعيار الذى يمكن الحكم بمقتضاه على مدى ما تحققه السياسات التعليمية المتلاحقة من نجاح ، كما ستكون أساساً للمقارنات التى تجرى بين الإنجازات التعليمية فى مختلف العهود التى مر بها هذا الشعب.

وعنى الفصل الثانى بتوضيح الأساس الفكرى لهذا البحث ، وأنه ينطلق من فكرة أن المجتمع الإنسانى كل متكامل ، وإن كان يضم مؤسسات وجماعات تبدو مختلفة. ولكل

مؤسسة وجماعة نشاط يبدو مختلفاً ولا صلة له بنشاط الجماعة الأخرى. ويمكن تشبيه المجتمع الإنسانى فى ذلك بالإنسان الفرد الذى يتألف من أعضاء وأجهزة متعددة ومختلفة فى وظائفها وأنشطتها ، ولكنها متكاملة ومتعاونة ومتناسقة بحيث لو أصاب عضو منها ضرر فإن ذلك يؤثر على الأعضاء الأخرى.

كما أوضح هذا الفصل إن المجتمع الإنسانى كان فى البداية على أفضل حلات التكامل والتآزر ، حيث كانت جماعة منه واحدة تقوم بكل الوظائف والأنشطة. وإنما التقسيم فى المجتمعات الإنسانية الحديثة نتيجة التقدم والتخصص وزيادة الأعباء. ومع ذلك بقيت حقيقة وجود التكامل بين الأنشطة التى تقوم بها جماعات مختلفة.

والتعليم فى أى مجتمع وإن كان نشاطاً مختلفاً عن بقية الأنشطة الأخرى من صحية واقتصادية وسياسية إلا أنه مرتبط بها وهى مرتبط به. أى أن كل منهما يؤثر فى الآخر ويتأثر به. وتطبيق ذلك فى مجال التعليم أنه إذا كنا نريد أن نفهم التعليم ، فإنه لابد لنا من أن ندرس العوامل الثقافية والتاريخية والإقتصادية .. التى تصاحبه فى فترات تطوره المختلفة لأنها تؤثر فيه وتشكل الصورة التى يكون عليها وترسم مستقبله. وهذا ما تفعله هذه الدراسة بالنسبة للتعليم فى ليبيا.

ولتأكيد هذه النظرة المتكاملة للتعليم أورد هذا الفصل أمثلة لهذا الإتجاه فى مؤلفات وبحوث الكتاب الآخرين من عرب وغير عرب ، واقتبس بعض أقوالهم التى تؤكد فوايد ومزايا هذا النوع من الدراسة.

ويعتبر الفصل الثالث بداية تطبيق هذا المدخل التكاملى فى دراسة التعليم فى ليبيا حيث اختص بدراسة أصول التعليم فى ليبيا فى العصر العثمانى. ولما كان النشاط التعليمى فى أى فرة لا يبدأ من فراغ ، ولا يكون قد قطع الصلة تماما عما سبقه من نشاط ، قدم هذا الفصل فكره موجزة عن حال التعليم فى ليبيا قبل مقدم العثمانيين ، حيث كان تعليما إسلاميا فى حقيقته وجوهره وفى مؤسساته ومناهجه وطرقه ووسائله. وتحدث عن الكتاب باعتباره المؤسسة التعليمية الأولى فى النظام التعليمى الإسلامى ، وعن أن القرآن الكريم كان موضع الدراسة فى هذه المؤسسة. وأوضح أن التعليم فى الكتاب كان يرمى إلى تحقيق هدفين : هدف علمى وهدف خلقى. وتضمن الهدف

العلمى حفظ القرآن أساساً بالإضافة إلى تزويد الطفل بمبادئ علوم أخرى كالحساب والنحو واللغة. وكانت طريقة التدريس تقوم على الحفظ دون محاولة تذكر للفهم. والمؤسسة التعليمية الثانية هى المسجد ، حيث كان الطلاب يدرسون الفقه والتوحيد والتفسير والحديث وأصول الدين وغير ذلك من العلوم الإسلامية ، وأبرز ما كانت تتميز به الدراسة فى المسجد من أنها كانت اختيارية وليست إجبارية. فكان الطالب يختار نوع الدراسة والأستاذ الذى يجلس أمامه للتعلم ، كما كانت مجانية. وتابع هذا الفصل التطورات التى لحقت بالتعليم فى العصرين الأموى والعباسى وما كان لذلك من انعكاسات على التعليم فى ليبيا باعتبارها بلدا إسلامياً من ناحية وباعتبار العثمانيين مسلمين وإن كانوا غزاة للبلاد من ناحية أخرى.

ونبه الباحث فى هذا الفصل إلى أن إنشاء المعاهد التعليمية فى عهد العثمانيين لم يتم وفق الترتيب المنطقى. إنما تم وفق تطورات الحياة الإجتماعية. فكانت هناك حاجة ماسة إلى التعليم العسكرى الذى كان يهدف إلى بناء جيش قادر على الصمود أمام الجيوش الأوروبية المسلحة بالأسلحة الحديثة. أما المدارس المدنية فقد استقر وضعها على النحو التالى :

مدارس ابتدائية ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات.

مدارس رشدية ومدة الدراسة بها ثلاث سنوات.

مدارس إعدادية وهى نوعان : المدارس الإعدادية فى الألوية ومدة الدراسة بها خمس سنوات ، والمادرس الإعدادية فى الولايات ومدة الدرامة بها سبع سنوات.

ومن المؤسسات التربوية فى ذلك العهد الزوايا والأربطة. وهى عبارة عن مؤسسات تعليمية ومعيشية متكاملة ، حيث يعيش فيها المتعلمون ويمارسون أنشطة حياتهم المختلفة بالإضافة إلى تعليم الدين والحرف والتدريب العسكرى.

وبالإضافة إلى المدارس الوطنية المذكورة سمحت تركيا للطوائف الأجنبية أن تنشئ لنفسها مدارس خاصة بها فى ليبيا ، حيث كانت السياسة الداخلية فى الدولة العثمانية تمنح الطوائف الدينية والمذهبية من غير المسلمين امتيازات خاصة فى كل ما يتعلق

بالشئون الدنية والمذهبية. وقد اعتبرت الدولة العثمانية شئون التعليم من جملة الأمور المرتبطة بالأديان والمذاهب فخولت جميع الطوائف المسيحية واليهودية حق تأسيس المدارس وإدارتها ، وكانت هذه المدارس الطائفية فى بادئ الأمر مدارس دينية غير أنها تطورت بعد ذلك وتحولت إلى مدارس عصرية بكل معنى الكلمة. كما كانت هناك أيضاً مدارس يهودية مثل مدارس التلمود التى كانت ملحقة بالمعابد ، وكانت الجالية الإيطالية أنشط الجاليات فى إنشاء المدارس الخاصة بها. وقد حاولت الجالية الإيطالية اجتذاب الليبيين العرب المسلمين إلى هذه المدارس الإيطالية ، وافتتحت المدارس التى تتضمن مناهجها تعليم اللغة العربية إلى جانب اللغة الإيطالية ، وإن كانت الحكومة التركية قد استاءت من ذلك وحاولت أثناء العرب الليبيين عن الإلتحاق بهذه المدارس.

أما التعليم الفنى والمهنى فقد أنشئت له مدارس فى ليبيا فى أواخر الحكم العثمانى غير أنها لم تلق الإهتمام اللائق من قبل الحكم العثمانى فى ليبيا.

وبصفة عامة يمكن القول بأن التعليم قد تأثر بما اتسمت به حياة المجتمع الليبى فى العهد العثمانى من تدهور وانحطاط. فقد قل العون المادى ، وقلت العناية بالعلوم العقلية ، وضعفت العناية باللغة العربية بعد أن صارت اللغة التركية هى اللغة الرسمية. ومع ذلك فقد استطاع التعليم الدينى بالإمكانيات الضئيلة التى توفرت له فى العهد العثمانى أن يقوم بدور خالد فى المحافظة على الثقافة الإسلامية.

وقد ميز الفصل الرابع بين مرحلتين فى حكم إيطاليا لليبيا. وذلك فى حديثه عن حال التعليم. المرحلة الأولى من عام ١٩١١ إلى عام ١٩٢٢م. والثانية من عام ١٩٢٢م إلى عام ١٩٤٣م. وهذه المرحلة الثانية عرفت بالحكم الفاشستى. وعموماً اتسم التعليم فى ليبيا فى العهد الإيطالى بالسمات التالية :

١- محاولة الإستعمار الإيطالى فى ليبيا القضاء على المظاهر الدينية إلى جانب القضاء على اللغة العربية واتضح ذلك فى محاولة طمس معالم العروبة فى البلاد والإستهانة بالشعائر الدينية. وفى مقابل ذلك كان الإيطاليون متحمسين ومتعصبين للديانة المسيحية فكانوا يضعون الصليب على المدارس ويرسمونه على الكتب والمكتبات الرسمية.

٢- لم يهيئ الإستعمار الإيطالى الفرصة للمواطن الليبى بالتخصص فى مجال الزراعة رغم أن ليبيا بلد زراعى. بل أغلق الإيطاليون مدرسة الزراعة التى كانت موجودة بطرابلس. كما أغلقوا مدرسة الفنون والصنائع الإسلامية التى كانت موجودة قبل مجئ الإيطاليين

٣- كانت المناهج الدراسية فى المدارس التى يتعلم فيها الليبيون متشابهة إلى حد كبير مع المناهج التى كانت تطبق فى المدارس الإيطالية فى المدن الإيطالية.

٤- لم توجد إيطاليا أى نوع من التعليم العالى فى ليبيا وإنما كان الراغبون فيه من الليبيين يتوجهون إلى مصر أو تونس.

٥- لم تهتم إيطاليا بالتعليم فى فزان.

أما ما تميز به التعليم فى ليبيا فى الفترة الأولى من الإحتلال الإيطالى فكما يلى :

١- استمرار التعليم العربى الأهلى فى الكتاتيب والزوايا والمعاهد الدينية والمدارس الملتحقة بالمدارس بالمساجد وذل فى الأرض غير المحتلة.

٢- اهتمام إيطاليا بتعليم أبنائها فى ليبيا بإنشاء العديد من المدارس لهم.

٣- العمل على طلينة الثقافة فى ليبيا بإحلال التعليم الإيطالى محمل التعليم العربى وتدريس المواد بالإيطالية واستخدام المدرسين الإيطاليين.

٤- تميز التعليم بالإضطراب وقلة إقبال التلاميذ العرب عليه لإنشغالهم بالجهاد والكفاح من أجل لقمة العيش.

أما التعليم فى ليبيا فى المرحلة الفاشيستية فقد تميز بما يلى :

١- محاربة النظام الفاشستى التعليم الدينى فى البلاد بقسوة وضراوة فأغلاق الزوايا السنوسية وجامعة الجغبوب وصادر ممتلكاتها وأحرق مكتبتها.

٢- أصبح فى كل مدرسة نوعان من التعليم تقريباً : نوع إيطالى ونوع عربى وكانت السلطة النهاية فى هذه المدارس للمعلم الإيطالى.

٣- كانت السلطة الإيطالية تغرى الليبيين بإلحاق أبنائهم بالمدارس الإيطالية التى كانت مجهزة على أعلى مستوى ، بينما حرمت المدارس العربية مما هو ضرورى لسير العملية التعليمية.

٤- كانت المناهج والكتب مصبوغة بالصفة الفاشستية.

٥- وفرت السلطات الإيطالية تعليما ثانويا لأبناء الجالية الإيطالية بينما حرمت أبناء البلاد الأصليين من التعليم الفنى.

٦- حدث توسع ملحوظ فى عدد المدارس الخاصة بالطليان بينما أغلقت عدد من المدارس الوطنية.

٧- فى الوقت الذى حرم فيه المواطنون العرب من تعليم جيد فى المرحلة الإبتدائية ومن مواصلة تعليم أرقى من تلك المرحلة ، عنيت السلطات الإيطالية بتوفير المدارس الخاصة باليهود على المستوى الإبتدائى وعلى المستوى الفنى والمهنى وذلك بهدف تدريب أبناء اليهود على اكتساب الحرف والمهن ليتمكنوا من اقتصاديات البلاد.

٨- كان الإستعمار الإيطالى يشرف على التعليم بنفسه وينفذ سياسة محو عروبة الشعب الليبى والقضاء على ثقافته الإسلامية وإحلال الثقافة الإيطالية محلها.

٩- عمدت السلطات الإيطالية إلى تركيز كل شئون التعليم فى يدها.

١٠- انصراف الليبيين عن إرسال أبنائهم للتعليم ، لأنهم كانوا يشكون فى نوايا الإيطاليين وأهدافهم من وراء النشاط التعليمى.

وفى الفصل الخامس الخاص بتوضيح العلاقة بين التعليم فى ليبيا وبين العوامل السياسية والثقافية الأخرى إبان الحكم الإنجليزى – الفرنسى لليبيا.

حيث اتضحت أبعاد المؤامرة الإستعمارية لتمزيق وحدة الشعب الليبى كما اتضحت يقظة هذا الشعب للمؤامرة وسعيه لإحباطها ونجاحه إلى حد كبير فى هذا المسعى.

ذلك أن بريطانيا التى احتلت ولايتى طرابلس وبرقه أقامت حدوداً فاصلة بين الولايتين وأدخلت فيهما نظامين تعليمين مختلفين : النظام التعليمى الفلسطينى فى طرابلس والنظام التعليمى المصرى فى برقه. أما فرنسا فأدخلت نظاماً تعليمياً مختلفاً فى إقليم فزان الذى احتلته.

وقاوم الشعب الليبى هذه التفرقة فى النظم التعليمية فى البلد الواحد ولإدراكه أنها ستؤدى إلى الإختلاف فى ثقافة الشعب الواحد. غير أن استجابة المحتلين لم تكن حاسمة.

ويلاحظ انتعاش نسبى فى التعليم فى ولايتى طرابلس وبرقه اللتين خضعتا للحكم البريطانى ، وخاصة التعليم المهنى. فقد أنشئت مدرسة ثانوية عامة ، ومدرسة ثانوية للبنات فى بنغازى والتى أنشئ بها أيضاً معهد للمعلمين. وأنشئت مدرسة صناعية تجارية ببنغازى وبالمرج أنشئت المدرسة الفنية الزراعية. كما أنشئت مدارس ثانوية للبنين والبنات ومدرسة للفنون والصنائع ومعهد عام للمعلمات. ولم تنشأ مدارس ثانوية ولا معهد معلمين فى إقليم فزان وإن كان بها خمسة عشرة مدرسة ابتدائية.

وكان الإشراف على التعليم فى ليبيا فى تلك الفترة فى يد المستعمرين ، حيث أقيمت نظارات للمعارف فى الأقاليم الثلاثة يرأسها بريطانيون وفرنسيون وإياطليون ويساعدهم ليبيين ، وإن كانت الكلمة النهائية فى يد الرئيس الذى يمثل الإستعمار.

ويلاحظ أن التعليم فى فزان كان أكثر تخلفاً منه فى كل من طرابلس وبرقه وذلك راجع لفقر هذه الولاية من ناحية ، عدم توفر العدد اللازم من المعلمين من أبنائها من ناحية أخرى.

وكانت حالة التعليم السيئة هذه فى ليبيا نتيجة وسبباً فى الوقت نفسه لسوء الأحوال السياسية والإقتصادية فى البلاد. فمن الناحية السياسية لم يفد الليبيين شيئاً من رحيل الإيطاليين عن بلادهم ، ولم يحقق لهم الإحتلال الإنجليزى والفرنسى شيئاً من حلمهم فى الإستقلال. ومن الناحية الإقتصادية كانت ثروة البلاد محدودة ، وانخفاض عدد السكان الوطنيين إلى مليون نسمة نتيجة المجاعات والأوبئة والحرب العالمية الثانية ، بالإضافة إلى افتقار البلاد للمواصلات الحديثة ، واعتماد الزراعة على الأمطار ،

والفوضى فى نظام ملكية الأراضى الزراعية. وفى المجال الإجتماعى أبقى الإحتلال الأجنبى على الأوضاع الإجتماعية المتردية كما هى ، ولم يدخل عليها أى تعديل ، اللهم ما كان يحقق صالحة ويطيل بقاءه. كما فعل بالثقافة العربية الليبية التى حاول أن يمحوها ويحل محلها ثقافته الأجنبية الإنجليزية والفرنسية والإيطالية.

وفى إطار محاولة المستعمر فرض ثقافته على المجتمع الليبى فرض الإستعمار الإنجليزى اللغة الإنجليزية التى تحمل فى طياتها الفكر الإنجليزى والعادات والتقاليد الإنجليزية. ولم تفرض اللغة الإنجليزية كلغة تنافس اللغة العربية – لغة أهل البلاد – وإنما جعلها المتسعمر لغة تعليم بقية المواد الدراسية.

غير أن هذه الخطوة الأخيرة أثارت الشعور الوطنى فهاجمتها الصحافة والجمعيات والأحزاب الوطنية هجوماً شديداً.

وكانت الثورة ضد اعتماد اللغة الإنجليزية فى البلاد من المحاور التى دار حولها النضال الوطنى ضد المتسعمرين فى تلك الفترة. أما المحور الثانى فى الضغط على الإحتلال لتحقيق مزيد من التطور والتوسع فى التعليم. والمحور الثالث تمثل فى مقاومة محاولات الإستعمار تمزيق الوحدة الوطنية والفكرية. وتمثل المحور الرابع فيما بذلته القوى الوطنية لتشجيع الجهود الأهلية فى التعليم حيث أسس الأهالى مدارس أهلية لمختلف المراحل.

وكان من الطبيعى أن تشهد البلاد – فى فترة الإستقلال التى يعنى بها هذا الفصل–السادس– نهضة تعليمية شاملة، حيث توفرت فى هذه الفترة أسباب هذه النهضة من استقلال وطنى ، ورخاء اقتصادى نتيجة ظهور البترول ووحدة وطنية بتوحيد الولايات الثلاث ، وأخيراً رغبة المواطنين العارمة فى النهوض بالتعليم تعويضاً لما فات من تقصير فيه ، ورغبة فى وضع أساس متين للنهضة الوطنية الشاملة.

وفترة الإستقلال اشتملت على مرحلتين ، مرحلة اتحاد الولايات الثلاث ، ومرحلة الوحدة الكاملة. ولذلك اختلفت مظاهر النهضة التعليمية فيها على النحو التالى : ففى المرحل الأولى تبلورت أهداف التعليم فى :

١- التوجه العربى للتعليم. ٢- ديمقراطية التعليم. ٣- الإدارة الديمقراطية للتعليم. كما اشتمل النظام التعليمى فى ليبيا على التعليم الإبتدائى ثم التعليم الإعدادى ثم الثانوى ، كما كان هناك التعليم المهنى والفنى والتعليم الدينى وإعداد المعلمين والمعلمات. وقد شهدت كل هذه الأنواع نهضة كبيرة فى أهدافها ومناهجها وطرق التعليم فيها وفى إدارتها.

غير أن هذه النهضة لم تتم بين يوم وليلة. وإنما حتاج الأمر إلى وقت طويل وجهود شاقة. ذلك أن البلاد ورثت عن عهود الإستعمار اقتصاداً هزيلاً وتعليما ساده التوجه الإستعمارى ، وأحوالاً اجتماعية كانت سيئة للغاية. فالصناعة كانت بدائية تقليدية. وهذا الوضع الإقتصادى أثر - بطبيعة الحال - على كل المرافق ومنها التعليم حيث عجزت الدولة عن تعميمه فضلاً عن تحسين نوعيته. غير أنه ما لبثت الجهود التى بذلت أن أثمرت ، فاتجهت الدولة منذ الإستقلال إلى توجيه التعليم الوجهة العربية الإسلامية ، وأصبح هناك التعليم الدينى والتعليم المدنى. وطبقت ديمقراطية التعليم ففتح المجال أمام جميع الناشئين فى القرى والمدن والمناطق النائية. وتغلبت الدولة على عجز التمويل للتعليم حيث حصلت على تعاون مثمر مع جميع الهيئات والمصادر ، ومنها الجهود الشعبية التى تبرعت بالمبانى والأراضى.

وعقدت الدولة اتفاقيات مع الدول الصديقة فحصلت منها على معونات للتعليم كبيرة. ونهض التعليم المهنى والفنى الذى ضم مستوى متوسطاً ومستوى راقيا. كما نهض التعليم الدينى الذى شمل أربع مراحل : مرحلة ما قبل الإبتدائى (المدارس القرآنية) والمرحلة الإبتدائية والمرحلة الثانوية والمرحلة العلمية. وشملت النهضة كذلك معهد إعداد المعلمين والمعلمات لتوفير الأعداد اللازمة من المعلمين الذين اشتد الطلب عليهم نتيجة التوسع فى التعليم فى مختلف مراحله نتيجة تطبيق مبدأ الديمقراطية والمجانية.

أما فى مرحلة الوحدة الدستورية والإدارية فقد اتسمت النهضة التعليمية فيها بالسمات التالية :

١- أصبحت وزارة التربية والتعليم هى صاحبة السلطة الأولى فى وضع سياسية

التعليم وفى تقرير المناهج والكتب وتعيين المدرسين والمواطنين وبناء المدارس وفى الإشراف على العملية التعليمية وفى تدبير الميزانية. وإلى جانب الوزارة المركزية كانت تقوم إدارات التعليم فى المحافظات بشئون التعليم فيها تحقيقاً للإدارة المحلية.

٢- أخذت الدولة بمبدأ التخطيط للعمل على المستوى القومى ثم على المستوى التعليمى.

٣- إتاحة الفرصة لكل طفل لينال حظه من التعليم.

٤- تعريف الطفل بمحيطه القومى الواسع وبمبادئ دينه.

٥- زيادة أعداد طلاب المدارس الثانوية.

٦- زيادة أعداد طلاب المدارس الفنية بغية تخريج الأعداد الكافية من الفنيين فى الزراعة والصناعة والتجارة.

٧- إعداد معلمين مدربين تدريباً عالياً للعمل فى مختلف مراحل التعليم.

٨- توفير كافة الوسائل التعليمية الكفيلة بالعمل على رفع مستوى التعليم.

وفى عهد الإستقلال عرفت البنت طريقها إلى المدرسة الحديثة ، واستطاعت أن تنتصر على الكثير من الرواسب الحضارية بفضل إيمانها بنفسها ومساعدة الدولة لها ، ولقد تضاعف عدد تلميذات المرحلة الإبتدائية إلى ثمانية أضعاف. ومع ذلك كان هناك اختلال فى التوازن بين الذكور والإناث فى التعليم.

وشملت البرامج التعليمية التى كانت تقدم للمواطنين فى تلك الفترة ، برامج خاصة بالكبار من المواطنين الذين فاتتهم فرصة التعليم الرسمى وشملت هذه البرامج الخاصة بالكبار مجالات متعددة منها ما هو محدد بمستوى معين ومنها ما هو غير محدد. وكان وزارة المعارف تشرف على تقديم النوع الأول. أما النوع الثانى غير المحدد بمستوى معين فكانت تقوم بتقديمه مختلف المؤسسات والهيئات والشركات. وقد جرت العادة – فى هذا الشأن – أن تتم محو أمية الدارس على أربع دورات أساسية وفى كل دورة يقطع

الدارس مستوى تعليمياً يعادل سنة دراسية للتلميذ النظامى. وكانت برامج محو الأمية هذه مظهراً آخر من مظاهر ديمقراطية التعليم فى البلاد فى تلك الفترة. أما الفصل السابع والأخير فى هذه الدراسة فقد عنى بمستقبل التعليم فى ليبيا وما يتطلبه هذا المستقبل. وهناك ثلاثة عوامل ساعدت فى تحديد هذه المتطلبات المستقبلية : استقرار الماضى كما تمثل فى فصول الدراسة السابقة وما أنجزته ثورة الفاتح من سبتمبر ، ثم استشفاف المستقبل. وإعمالاً بهذه العوامل الثلاثة حدد الفصل السابع المتطلبات التالية اللازمة للتعليم :

١- تحسين المناهج الدراسية والممارسات الصفية : وذلك بأن تكون منبثقة من حاجات المجتمع من ناحية وذات معنى بالنسبة للمتعلم من ناحية أخرى. ثانيا : لابد للمناهج أن ترتبط بترا ث الأمة وتاريخها وقيمها الأصلية ، كما أنه لابد للممارسات الصفية أن تنتقل من عملية الحفظ إلى عملية الفهم والتحليل والإبتكار.

٢- الإمتحانات : وذلك بجعلها تقيس القدرة على التفكير والتطبيق للمعرفة بدلاً من قياس قدرة الطالب على الحفظ والإستذكار.

٣- التعليم المهنى : فالتعليم المهنى الحالى فى ليبيا لا يعد الطالب لفرص العمل المهنى فى الإقتصاد الليبى بشكل فعال. وعلى ذلك ينبغى تأسيس مدارس متعددة الأغراض أى مدارس ثانوية شاملة ، تقدم التعليم الأكاديمى والمهنى لجميع الطلاب.

٤- تحسين نوعية تأهيل المعلمين : يجب أن يسود إعداد المعلمين التطبيق العملى النشيط والعملى الجاد. ويجب على كل من المعلم والمتعلم أن يعكسا صورة الحياة الجديدة للمجتمع الليبى ، كما يجب أن تسود فكرة النمو المستمر وأثناء الخدمة. كما يجب بذل المزيد من الإهتمام بظروف المعلمين المادية والإجتماعية.

٥- الإهتمام بمرحلة رياض الأطفال : لم تلق هذه المرحلة من التعليم اهتماما لا فى الماضى ولا فى الوقت الحاضر. وعلى ذلك ينبغى للإدارة التربوية فى ليبيا أن تضمن تعليما جيداً للطفل فى مرحلة الطفولة وقبل أن يدخل المدرسة الإبتدائية. وذلك لأهمية هذه المرحلة فى السنوات القادمة من حياة الطفل.

٦- مزيد من اللامركزية فى إدارة التعليم : وذلك على أساس أن تقتصر وظيفة السلطات المركزية فى تحديد السياسة العامة بعد التشاور مع السلطات المحلية ورجال التربية والجامعات. وبعد ذلك يترك للإدارات الملحية سلطة التقيد بتلك السياسات التى اشتركت فى تحديدها وطبقاً للظروف المحلية الخاصة.

obeikandl.com

قائمة المراجع

- المراجع العربية
- المراجع الأجنبية

obeikandl.com

أولا : المراجع العربية

أ- التقارير والبحوث

١- أمانة اللجنة الشعبية للتخطيط ، المجموعة الإحصائية لسنة ١٩٨٨ ، طرابلس ، ١٩٨٩ .

٢- بنك ليبيا ، النشرة الإقتصادية ، سبتمبر ، أكتوبر ، ١٩٧٠ ، طرابلس.

٣- البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، التنمية الإقتصادية فى ليبيا ، طرابلس ، ١٩٦٠ .

٤- حكومة ولاية برقة ، نظارة المعارف ، نشرة الإحصاءات التعليمية للعام الدراسى ١٩٥٨/٥٧ ، بنغازى ، ١٩٥٩ .

٥- اللجنة الشعبية للتعليم ، تطور التعليم فى ليبيا للسنوات ١٩٧٧ - ١٩٩٠ ، التقرير الوطنى ، طرابلس ، ١٩٩١ .

٦- المركز الوطنى للبحوث التعليمية والتدريبية ، تقرير عن التعليم الأساسى بالجماهيرية العظمى ، طرابلس ، ١٩٩٤ .

٧- المملكة الليبية ، قانون التعليم رقم (٥) لسنة ١٩٥٢ ، لائحة التعليم الإبتدائى.

٨- المؤسسة الوطنية للنفط ، معلومات وحقائق وأرقام ، طرابلس ، ١٩٦٨ .

٩- نظارة معارف برقه ، تقرير عن حالة التعليم فى ولاية برقه ، الوثاق التربوية ، طرابلس ، ١٩٥٤ .

١٠- وزارة التخطيط والتنمية ، المجموعة الإحصائية ، طرابلس ، ١٩٧٤ .

١١- وزارة التخطيط والتنمية ، تطور التعليم فى الجمهورية العربية الليبية وارتباطه بخطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، وثائق التخطيط ، طرابلس ، ١٩٧٣ .

١٢- وزارة التخطيط والتنمية ، خطة التحول الإقتصادى والإجتماعى ١٩٦٣ - ١٩٦٨ ، طرابلس ، ١٩٦٨ .

١٣- وزارة التخطيط والتنمية ، تقييم أوضاع التعليم والتدريب المهنى فى ضوء الإحتياجات من القوى العاملة ذات المؤهلات الفنية العليا فى ليبيا ، وثيقة رقم (٥) ، طرابلس ، ١٩٧٣ .

١٤- وزارة التخطيط والتنمية ، موجز لتطور أنظمة التخطيط فى ليبيا ، طرابلس ، ١٩٧٣ .

١٥- وزارة التربية والتعليم ، إدارة التخطيط والمتابعة ، دراسة تاريخية عن تطور التعليم فى ليبيا من العهد العثمانى إلى وقتنا الحاضر ، طرابلس ١٩٧٤ .

١٦- وزارة التربية والتعليم ، تقرير عن التعليم فى ليبيا من العام ١٩٥١/٥٠ إلى العام ١٩٦٧/٦٦ ، طرابلس ، ١٩٦٨ .

obeikandl.com

١٧- وزارة التعليم والتربية ، مركز التوثيق التربوى ، بحث بعنوان إعداد القوى العاملة على مستوى العمال المهرة والفنية فى ج.ع.ل ، طرابلس ، ١٩٧٣ .

١٨- وزارة التربية والتعليم ، نظام التعليم في ليبيا ، طرابلس ، ١٩٦٨ .

١٩- وزارة التربية والتعليم ، بحوث مؤتمر وزراء التربية والتعليم والوزراء المسئولين عن التخطيط الإقتصادى فى الدول العربية ، طرابلس ، ٩ - ١٤ أبريل ١٩٦٦ .

أ - تطور التعليم فى ليبيا ، بحث رقم (١) .

ب- التعليم والخطة الخمسية الأولى ، بحث رقم (٣) .

جـ- التعليم الدينى فى ليبيا ، بحث رقم (٤) .

د - التعليم الفنى والمهنى فى ليبيا ، بحث رقم (٥) .

ب- الكتب :

٢٠- أحمد أمين ، فجر الإسلام ، الجزء الأول ، مطبعة الإعتماد ، القاهرة ، الطبعة الثانية .

٢١- أحمد النائب الأنصارى ، المنهل العذب فى تاريخ طرابلس الغرب ، مكتبة الفرجانى ، طرابلس ١٩٧٠ .

٢٢- أحمد على الفنيش ، المجتمع الليبى ومشكلاته ، دار مكتبة النور ، طرابلس ١٩٦٧ .

٢٣- أحمد على الفنيش ، أصول التربية ، الجامعة المفتوحة ، طرابلس ١٩٩٣ .

٢٤- أحمد مختار عمر ، النشاط الثقافى ليبيا من الفتح الإسلامى حتى بداية العصر التركى ، الجامعة الليبية ، كلية التربية ، طرابلس .

٢٥- الهادى مصطفى أبو لقمه ، الإستعمار الإستيطانى فى ليبيا ، جامعة الفاتح ، طرابلس ، ١٩٨٤ .

٢٦- الهادى مصطفى أبو لقمه ، دراسات ليبية ، دار الفكر ، طرابلس ١٩٨٦ .

٢٧- الهادى مصطفى أبو لقمه وسعد القنريرى ، الجماهيرية دراسة فى الجغرافيا ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراته ، ١٩٩٥ .

٢٨- بشير بوشع ، وثائق تاريخية إجتماعية ، مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالى ، طرابلس ١٩٨٢ .

٢٩- تيسير بن موسى ، المجتمع العربى الليبى فى العهد العثمانى ، الدار العربية للكتاب ، طرابلس ١٩٨٨ .

٣٠- جرجى زيدان ، تاريخ التمدن الإسلامى ، دار الهلال القاهرة ١٩٥٨ .

٣١- جميل هلال ، دراسات فى الواقع الليبى ، مكتبة الفكر ، طرابلس ١٩٦٢ .

obeikandl.com

٣٢- ج.ف. نيللر : الأصول الثقافية للتربية ، مقدمة فى أنثروبولوچيا التربية ، ترجمة محمد منير مرسى ومحمد عزت عبد المقصود ويوسف ميخائيل أسعد ،

٣٢- جون رايت ، تاريخ ليبيا من أقدم العصور ، تعريب عبد الحفيظ الميار وأحمد اليازردى ، دار الفرجانى ، طرابلس ١٩٨٢ .

٣٣- حسن سليمان محمود ، ليبيا بين الماضى والحاضر ، مؤسسة سجل العرب ، القاهرة ١٩٦٢ .

٣٤- حسين كمال بهاء الدين ، التعليم والمستقبل ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٧ .

٣٥- خليفه محمد التليسى ، حكاية مدينة ، الدار العربية للكتاب ، تونس ١٩٧١ .

٣٦- رأفت غنيمى الشيخ ، تطور التعليم فى ليبيا فى العصور الحديثة ، دار الحقيقة بنغازى ١٩٧٢ .

٣٧- رولاند دى ماركو ، طلينة الأفارقة ، التعليم المحلى الحكومى فى المستعمرات الإيطالية ، ١٨٩٠ - ١٩٣٦م ، ترجمة عبد القادر المحيشى ، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالى ، طرابلس ١٩٨٨ .

٣٨- زياد حمدان إبراهيم ، التطور التربوى فى العصر الحديث ، منشورات دار الحياة ، بيروت ١٩٩٠ .

٣٩- سعيد إسماعيل على ، تاريخ التربية والتعليم فى مصر ، عالم الكتب ، القاهرة .

٤٠- سيد إبراهيم الجيار ، تاريخ التعليم الحديث فى مصر وأبعاده الثقافية ، دار الثقافة ، القاهرة ١٩٧١ .

٤١- صالحه سنقر ، التوجيه التربوى وتدريب المعلم ، مطبعة جامعة دمشق ١٩٨٧ .

٤٢- صبحى قنوس وآخرون ، ليبيا فى عشرين سنة ١٩٦٩ - ١٩٨٩م ، التحولات السياسية والإقتصادية والإجتماعية ، دار الجماهيرية للنشر ، طرابلس ١٩٩٠ .

٤٣- صدقى أحمد الدجانى ، ليبيا قبل الإحتلال الإيطالى ، الدار الفنية الحديثة ، طرابلس ١٩٧٥ .

٤٤- صلاح العقاد ، البترول وأثره فى السياسة والمجتمع العربى ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٣ .

٤٥- عبد الله أبو محمد التيجانى ، رحلة التيجانى ، المطبعة الرسمية ، تونس ١٩٥٨ .

- عبد الله الأمين النعمى ، المناهج وطرق التدريس عند القابسى وابن خلدون ، مركز جهاد الليبيين ، الدراسات التاريخية ، طرابلس ١٩٨٠ .

٤٦- عبد الله عبد الدائم ، التخطيط التربوى ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٦٦ .

٤٧- عبد اللطيف البرغوتى ، تاريخ ليبيا الإسلامى من الفتح الإسلامى حتى بداية العصر العثمانى ، جامعة قاريونس ، بنغازى ١٩٧٨ .

٤٨- عبد العزيز طريح شرف ، جغرافية ليبيا ، مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية ١٩٦٦ .

٤٩- عبد القادر جامى ، من طرابلس الغرب إلى الصحراء الكبرى ، ترجمة محمد الأسطى ، دار المصراتى ، طرابلس ١٩٧٣ .

٥٠- عبد المؤمن فرج الفقى ، الإدارة المدرسية المعاصرة ، جامعة قاريونس ، بنغازى ١٩٩٤ .

٥١- عثمان الكعاك ، مراكز الثقافة فى المغرب ، من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر ، المطبعة الكمالية ، القاهرة ١٩٥٨ .

٥٢- عزيزه محمد الشيبانى ، أثر رياض الأطفال على التكيف الإجتماعى ، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراته ١٩٩٢ .

٥٣- على أحمد عتيقه ، أثر البترول على الإقتصاد الليبى ، دار الطليعة للنشر ، بيروت ١٩٧٢ .

٥٤- عمر بن إسماعيل ، انهيار حكم الأسرة القره مانلية فى ليبيا ، مكتبة الفرجانى ، طرابلس.

٥٥- عمر التومى الشيبانى ، آراء فى الإصلاح التربوى ، دار الكتاب الليبى ، طرابلس ١٩٩١ .

٥٦- غى اڤانزينى ، الجمود والتجديد فى التربية المدرسية ، ترجمة عبد الله عبد الدائم ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٨١ .

٥٧- فاطمة الجيوش ، التربية العامة ، جامعة دمشق ، الطابعة الرابعة ١٩٩٥ .

٥٨- مجدى خدورى ، ليبيا الحديثة فى تطورها السياسى ، دار الثقافة ، بيروت ١٩٦٦م.

٥٩- محمد إبراهيم عبد الهادى ، التعليم الدينى فى ليبيا ، منشورات عويدات ، بيروت ١٩٩٥ .

٦٠- محمد المبروك المهدوى ، جغرافية ليبيا البشرية ، جامعة قاريونس ، بنغازى ١٩٩٠ .

٦١- محمد الفالوقى ورمضان القذافى ، التعليم الثانوى فى البلاد العربية ، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، طرابلس ١٩٩٠ .

٦٢- محمد الهادى عفيفى ، التربية والتغير الثقافى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٧٠ .

٦٣- محمد الهادى عفيفى ، فى أصول التربية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٠ .

٦٣- محمد أنيس ، الدولة العثمانية والشرق العربى ١٥١٤ - ١١١٤م ، مكتبة النسر للطباعة ، القاهرة.

٦٤- محمد فؤاد شكرى ، السنوسية دين ودولة ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٤٩ .

٦٥- محمد مصطفى الشركسى ، لمحات عن الأوضاع الإقتصادية فى ليبيا ، الدار العربية للكتاب ، طرابلس ١٩٧٦ .

٦٦- محمد مصطفى بدران ، الثورة الليبية والإنسان المعاصر ، دار مكتبة الأندلس بنغازى ١٩٧٣ .

٦٧- محمد مصطفى زيدان ، أيدلوچية الثورة الليبية ، دار مكتبة الأندلس ، بنغازى ١٩٧٣ .

٦٨- محمد منير مرسى ، التعليم العام فى البلاد العربية ، دراسة مقارنة ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٧٢ .

٦٩- محمد ناجى ، تاريخ طرابلس الغرب ، الجامعة الليبية ، طرابلس ١٩٧٢م.

٧٠- محمد ناجى ومحمد نورى ، طرابلس الغرب ، مكتبة الفكر ، طرابلس ١٩٧٢م.

٧١- مصطفى أبو شعاله ، بنية النظام التعليمى وتطوره ، دراسة تحليلية مقدمة لمنتدى الفكر العربى ببريس ، ١٩٩٠ .

٧٢- مصطفى عبد الله بعبو ، دراسة فى التاريخ اللوبى ، مطابع عابدين ، القاهرة ١٩٥٤ .

٧٣- منير عطا الله سليمان وآخرون ، تاريخ ونظام التعليم فى جمهورية مصر العربية ، المطبعة الفنية الحديثة ، ١٩٨٢ .

٧٤- نقولا زياده ، محاضرات فى تاريخ ليبيا من الإستعمار الإيطالى إلى الإستقلال ، معهد الدراسات العربية العالى ، الجامعة العربية ، القاهرة ١٩٥٨ .

٧٥- نقولا زياده ، ليبيا من الإستعمار الإيطالى إلى الإستقلال ، المطبعة الكمالية ، القاهرة ١٩٥٨ .

٧٦- وهيب سمعان ومحمد منير مرسى ، المدخل فى التربية المقارنة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٢ .

جـ - الرسائل العلمية :

٧٧- إبراهيم محمد إبراهيم ، دراسة تاريخية للتعليم فى إقليم نجد فى الفترة من عام ١٨١٩م إلى عام ١٩٢٦م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى كلية التربية - جامعة عين شمس ١٩٨٧ .

٧٨- أحمد محمد القماطى ، تطور الإدارة التعليمية فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية فى الفترة من ١٩٥١ - ١٩٧٥ دراسة تاريخية تحليلية ميدانية ، رسالة ماچستير منشورة ، مقدمة إلى كلية التربية - جامعة الأزهر - ١٩٧٦ .

٧٩- رشوان محمود جاب الله ، تاريخ التعليم العام فى مصر من سنة ١٩٢٢م إلى سنة ١٩٥٣ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى كلية الآداب قسم التاريخ - جامعة عين شمس ١٩٩١ .

٨٠- شبل بدران محمد الغريب ، الأبعاد الإقتصادية والسياسية للتعليم المصرى فى الفترة من عام ١٩٥٢م إلى عام ١٩٦٧م ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة إلى كلية التربية جامعة طنطا ١٩٨٢ .

٨١- على عثمان التوم ، تطور التعليم العام فى السودان ، رسالة ماچستير فى التربية غير منشورة ، مقدمة إلى كلية التربية - جامعة عين شمس ١٩٨٠ .

٨٢- مصطفى عبد الله رجب ، الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية لحركة التعليم في البحرين في الفترة من عام ١٩٤٥م إلى عام ١٩٧٠م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى كلية التربية - جامعة عين شمس ١٩٧١ .

د- الوثائق والدوريات :

٨٣- وثائق عربية : بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس .

٨٤- وثائق تركية : بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس .

٨٥- وثائق إيطالية : بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس .

٨٦- حكمت أبو زيد ، ملامح الشخصية البدوية ، الحلقة الثانية ، مجلة الحكمة ، كلية التربية ، جامعة الفاتح ، طرابلس ١٩٧٧ .

٨٧- حولية الثقافة العربية ، السنة الأولى ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٤٩ .

٨٨- حولية الثقافة العربية ، السنة الثانية ١٩٥٠ - ١٩٥١ جامعة الدول العربية، القاهرة ، ١٩٥١ .

٨٩- فؤاد إسحاق ، مفهوم السلطة لدى القبائل العربية ، مجلة الفكر العربي ، العدد ٢٢ ، السنة الثالثة ، سبتمبر ١٩٨١ .

هـ- تقارير الأمم المتحدة :

90- Annual report of the United Nations Commissioner in Libya , presented in consaltation with the council for Libya , General Assembly , official records : Fifth session supplement No. 15/A/1340. Lake success , New York , 1950.

91- Second annual report of the United Nations Commissioner in Libya , prepared in consultation with the council for Libya , General Assembly , Official records : Sixth session , supplement , No. 17 (A/1949).

92- U. N. Official - records , of the Fourth sessoion of the General Assembly , 1944.

ثانيا : المراجع والدراسات الأجنبية

93- Brameld , Thedor , Philosophies of Education , in Cultural Perspective , The Dryden Press , New York 1958.

obeikandl.com

94- Butts , Freeman : A cultural History of Western Education : McGraw Hill , Book Company , Inc. 1955.

95- Cachia , Antony J. " Libya Under the second Ottman occupation , 1835 - 1911 " Tripoli Govrnment Press , 1945.

96- Steel , Greige A. History of education in Tripolitania , Tripoli , 1948.

97- Magassbi , Mohamed M , " Percptions of the higher Education System and Manpower Development in Libya , Unpublished Ph. D desertion , the George Washington University , 1984.

obeikandl.com